

مادة ٣ — إذا ثبتت فقد الذائب اعتباراً مما تم صرفه إلى من يعولهم من مرتبات وفقاً لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه وتسوى حاليه كافية تبرأه من تاريخ إعلان ثبوت فقده وفقاً لأحكام الأوز رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٤ — الغائب الذي يثبت استشهاده تسوى سنته كمستشهد اعتباراً من تاريخ استشهاده وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وتسوى المبالغ التي صرفت خلال فترة الاستشهاد طبقاً لهذا القانون والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ على النحو التالي :

(أ) ينضم من كل مستحق في المعاش ما سبق صرفه له من مرتبات خلال فترة الاستشهاد مع التباوز بما يكون قد صرف له زيادة عن معاشه .

ويسمى هذا الحكم على أولاد المستشهد ولو كان صرف المرتبات خلال هذه الفترة قد تم لمتوفى شهونهم .

(ب) يتجاوز عن تحصيل ما سبق صرفه من مرتبات لنغير المستحقين في المعاش .

مادة ٥ — المبالغ التي يتبعها استردادها طبقاً لهذا القانون يجوز اقتضاؤها بطريق الجزء الإداري .

مادة ٦ — يصدر وزير الحربية القرارات الخاصة بتحديد من تم لهم صرف المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والقرارات المنفذة لهذا القانون.

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٥ ديسمبر ١٩٦٧ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جوال سنة ١٢٨٢ (١٤ يناير سنة ١٩٩٨)

بجهة عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**  
بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨  
في شأن صرف مرتبات وتعويضات الفائزين من أفراد  
القوات المسلحة نتيجة للعمليات الحربية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لما فوجة القانون ،

وعلم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ،

وعلم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن صرف رواتب وتعويضات المستشهدين والمقدورين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين إلى ذويهم ،

وعلم ما أرتأه مجلس الدولة ،

#### قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر صرف مرتبات وتعويضات الفائزين من أفراد القوات المسلحة ( العسكريين ومدنيين ) نتيجة للعمليات الحربية التي من يعولهم شهرياً وذلك حتى عودتهم أو ثبوت فقدتهم أو استشهادهم .

مادة ٢ — إذا عاد الغائب وثبت من التحقيق سلامته موقعة اعتباراً مما صرف إلى من يعولهم من مرتبات وتعويضات أثناء غيابه وتسوى حالته على هذا الأساس ، أما إذا ثبت عدم سلامته موقعة فالحكومة الراجعة عليه وعلم من تم الصرف إليه بالمبالغ التي سبق صرفها .